"الشركة الدولية للمعلومات" تستطلع لجريدة "الأنوار" عن البيئة وتلوثها: مشاكل وحلول

مقدمة

تقـوم "الشركة الدولية للمعلومات" "Information International "، وهي شركة دراسات وإحصاءات متخصصة، باستطلاع في بيروت الكبرى لصالح جريدة "الأنوار" يتناول موضوع البيئة وتلوثها في لبنان.

وتنظر هذه الحلقة في تقييم الناس للبيئة اللبنانية بصورة عامة، ومدى ثقتهم بحلول الدولة وجديتها ورأيهم بالرقابة والملاحقة القانونية. كمـا تتطرق أيضاً إلى الأولويات البيئية التي يجب على الدولة معالجتها فوراً بالإضافة إلى تقييم المستطلعين لدور الجمعيات البيئية في تخفيف أضرار التلوث.

كيف تصف البيئة في لبنان بشكل عام؟

إن الحفاظ على بيئة نظيفة يعتبر في عصرنا من أبرز التحديات التي تواجه الدول والحكومات، خاصة مع ارتفاع وتيرة التلوث. ولا يخـتلف الواقـع في لبنان عما سبق إذ تشير نسبة ٤٩% من المستطلعين الى أن البيئة في لبنان ملوثة، مقابل نسبة ٣١,٥% تصفها بالملوثة جدا"، و١٦,٨% بالميؤوس منها ، في حين اقتصرت نسبة الذين يعتقدون أنها نظيفة على ٢,٧%.

وقـد شـكل سـكان جبل لبنان نسبة ٣٨,٣% من الذين وصفوا البيئة بالملوثة مقابل نسبة ٣٣,٩% لسكان بيروت و٢٧,٨% لسكان الضاحية الجنوبية. وكذلك شكل المستطلعون في جبل لبنان نسبة ٥٣,٥% من الذين اعتبروا أن الوضع البيئي في لبنان ميؤوس منه مقابل ٢٩,٧% لسكان بيروت و١٦,٨% لسكان الضاحية الجنوبية.

ويظهـر لـنا تقسيم الإجابات بحسب المستوى التعليمي أن أكثر من اعتبر أن مشكلة البيئة ميؤوس منها هم المستطلعون الجامعيون بنسـبة ٢٨,٧%، فـي حين أن أعلى نسبة من الذين اعتبروا البيئة نظيفة كانت للمستطلعين الذين وصلوا في دراستهم الى المرحلة الإبتدائية فقط (٢٦,٧%).

ما هو السبب الرئيسي للتلوث البيئي؟

تشكل المجارير التي تصب في الأنهار والبحار بحسب رأي المستطلعين السبب الأساسي للتلوث البيئي إذ أشارت إليه النسبة الكبرى (٤١,٥%)، يلـيه الـنفايات المنزلية بنسبة ٢٢,٧% ثم الغبار وغازات المصانع (٢٠,٥%)، وأخيرا" دخان السيارات بنسبة ١٥,٣% (رسم ١).

(مرفق)

كمـا حمـل المسـتطلعون الدولة مسؤولية التلوث بنسبة ٨٠,٢ %، ثم حل المواطن في المرتبة الثانية بنسبة ٧٨,٢%، في حين أتى أصحاب المصانع في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٦,٣%.

كيف تقيم مشكلة التلوث ومعالجة الدولة لها؟

إن النسبة الساحقة من المستطلعين (٨٣%) ترى أن مشكلة التلوث في تفاقم في حين اقتصرت نسبة الذين يعتقدون أنها ترى طريقها إلـى الحـل علـى ١٧%. وفـي هـذا السياق، تلعب الدولة الدور الأبرز في معالجة المشاكل البيئية، غير أن نسبة ٥١,٢% من المسـتطلعين قيمـت معالجة الدولة لمشكلة التلوث بالسيئة، مقابل نسبة ٤٠,٨% وصفتها بالمتوسطة، في حين اقتصرت نسبة الذين يعتقدون أنها جيدة على ٨,٠%.

كما أعربت نسبة ٨٦,٨% من المستطلعين عن اعتقادها بعدم فعالية إجراءات الدولة بحق العابثين في البيئة حيث حددت أسباب عدم الفعالـــية في تغليب المصالح وتملك رجال السياسة لمشاريع ملوثة وذلك بنسبة ٣٥,٦%، ثم في نفوذ العابثين بالبيئة بنسبة ٢٥,٤%. أما غياب القانون وعدم اهتمام الدولة بالبيئة، فقد استحوذا على نسب متساوية بلغت ١٩,٥% لكل منهما (رسم ٢).

(مرفق)

<u>ما هي الأولويات البيئية التي يجب على الدولة معالجتها؟</u>

حدد المستطلعون الأولويات الخمس التي ينبغي على الدولة معالجتها كالتالي: أولاً، تلوث مياه الشرب (٨١,٣%)، ثم مشكلة الصرف الصحي (٦٩,٧%)، فتلوث مياه البحر (٦٢,٢%) والنفايات المنزلية ٥٨,٢%، وأخيرا" النفايات الصناعية (٤٨,٨%) (رسم ٣).

(مرفق)

<u>هل تقوم الجمعيات البيئية بتخفيف أضرار التلوث؟</u>

ذكر ٦١,٧% من المستطلعين أن الجمعيات البيئية تقوم بالقليل فقط لتخفيف أضرار التلوث، فيما رأت نسبة ٣٥% أن عملها متوسط، مقابل نسبة ٣،٣% فقط رأت أنها تقوم بعملها بشكل فعال جداً.

وفـــي قياس مستوى العمل الفردي للمحافظة على البيئة، يتبين لنا أن نسبة ٨٩,٧% من المستطلعين لم تشارك بأي نوع من البرامج المخصصة لمثل هذا النشاط، مقابل نسبة ١٠,٣% من المشاركين. وتتركز نشاطات المشاركين على حملات التشجير والنظافة بنسبة ٦٧,٢%، فيما تتقسم النسب الباقية على النشاطات المختلفة والمتعلقة بالجمعيات البيئية (رسم ٤).

(مرفق)

كمـــا وأثـــر المستوى التعليمي للمستطلعين على مشاركتهم في برامج مخصصة لحماية البيئة، إذ أشارت نسبة ٣٨,٧% من أصحاب الشهادات الجامعية الى التحاقها بمثل هذه البرامج، في حين انخفضت هذه النسبة عند الذين انهوا الدراسة الإبتدائية الى ٩,٧% فقط.

<u>ما هي العقوبات التي تؤيدها لحماية البيئة؟</u>

إن فـــرض العقوبات على المخالفين يعتبر من ابرز وسائل الردع الكفيلة بوقف الإعتداءات على البيئة. ويحدد المستطلعون العقوبات الضـــرورية علـــى الشكل التالي:٥٢,٢% للعقوبات المالية، ٢٤,٣% للعقوبات المالية والسجن معا" مقابل ٢٣,٥% للسجن فقط. أما عقـــاب المؤسسات، فهو أيضا" مادي بالدرجة الأولى بنسبة ٣٢,١%، ثم التوقف عن العمل بنسبة ٢٥,٤%، فالعقوبتين السابقتين معا" بنسبة ٢٢,٨%، وأخيرا" السجن بنسبة ١٩,٧% (رسم ٥).

(مرفق)

<u>كيف تقيم عمل وزارة البيئة؟ وهل أنت مع إلغائها أو إبقائها؟</u>

إن اســـتحداث وزارة للبيـــئة طـــرح أكثر من علامة استفهام حول حقيقة دورها وفعاليته في ضوء الإمكانات المتوفرة لها. وفي هذا الإطار، ذكر أكثر من ثلاثة أرباع المستطلعين (٧٧,٧%) أن عمل الوزارة شكلي، في حين رأت نسبة ٢٢,٣% انه مجدي.

أمـــا السبب في اعتبار عمل الوزارة شكلي، فيكمن في انعدام الكفاءة وانعدام الصلاحية في الوقت عينه، وقد أشارت الى هذا السبب نســـبة ٦٣,٩% من المستطلعين. في حين رأت نسبة ١٨,٦% أن انعدام الصلاحية هو السبب، ونسبة ١٧,٥% أن انعدام الكفاءة فقط هو السبب.

والملاحظ انه على رغم اعتقاد الاغلبية بعدم جدوى العمل الذي تقوم به وزارة البيئة، رفضت النسبة الساحقة من المستطلعين(٨٥,٦ %) إلغاء هذه الوزارة، وقد كثر الحديث عنه في الآونة الاخيرة، في حين وافقت نسبة ١٤,٤% فقط على هذا الإلغاء (رسم ٦).

(مرفق)

<u>إذا كان القرار بيدك، ماذا تفعل بأراضي الدولة غير المشغولة؟</u>

تملك الدولة في بيروت أراض غير مشغولة من الممكن استصلاحها في مشاريع تفيد المواطن. وتتنوع وجهات هذا الإستصلاح بحسب المستجوبين على الشكل التالي: ٥٥,٧% من المستطلعين اقترحوا تحويلها الى حدائق عامة،٢٠,٣% اقترحوا بناء مجمعات سكنية وتجارية و ١٢,٥% اقترحوا تحويلها الى مواقف السيارات، نزولا عند حاجة العاصمة لمثل هذه المواقف. أما النسب الأخرى، فتوزعت بين اقتراح بيع هذه الأراضي للقطاع الخاص (٩,٧%) أو بناء قصر مؤتمرات وفنادق بنسبة ١,٨% فقط (رسم ٧).

(مرفق)

والملاحظ في تقسيم الإجابات بحسب المستوى التعليمي أن نسبة ٣٠,٣% من الذين لم يتعدوا المرحلة التكميلية في دراستهم اقترحوا تحويل أراضي الدولة غير المشغولة الى مجمعات سكنية، في حين أن نسبة ٢٩,٩% من الثانويين اقترحت تحويلها الى حديقة عامة.

ويتبين لنا من التقسيم بحسب منطقة السكن أن نسبة ٦٣,٦% من الذين اقترحوا بناء قصر مؤتمرات وفنادق هم من سكان جبل لبنان، في حين أن نسبة ٤١% من الذين اقترحوا بناء مجمعات سكنية وتجارية هم من سكان الضاحية الجنوبية.

<u>آراء أصحاب الإختصاص</u>

شملت هذه الحلقة أيضا استطلاع رأي العديد من أصحاب الإختصاص في مجال البيئة من رسميين وأساتذة المادة في الجامعات وناشطين بيئيين وصحافيين ومديري مشاريع بيئية عاملة في لبنان. كما وشملت آراء بعض المعنيين في وزارة البيئة وبعض الجمعيات الأهلية في بيروت الكبرى وعاملين في شركات تهتم بالخدمات الصحية والبيئية.

<u>ما هي أهم المشاكل البيئة في لبنان؟</u>

أجمعت النسبة الكبرى من أصحاب الإختصاص على أن أهم المشاكل البيئية في لبنان تتمثل بتلوث الهواء والتربة والماء وتشويه الشواطئ والأحراش والغابات بالنفايات المنزلية ومياه الصرف الصحي. وكما وأشار العديد الى مشكلة الكسارات والمرامل والمقالع والى النفايات على أنواعها (المنزلية والصناعية) كمشاكل بيئية ملحة. بالإضافة إلى ما سبق، ركز العديد من أصحاب الإختصاص على مشكلة التصحر وقطع الأشجار وانحصار المساحات الخضراء جراء تمدد الإسمنت وإهمال الأراضي الزراعية، مؤكدين على ضرورة مجابهتها نظراً للتبعات الجسيمة المترتبة عن أي إهمال.

ولا ينتهي فيض المشاكل عند هذا الحد، إنما يأخذ أبعاداً أكثر خطورة تجسدها المشاكل الإدارية كعدم وجود سياسة بيئية متكاملة في لبنان وسوء استعمال الاراضي وعدم فعالية مديرية التنظيم المدني والاجهزة المختصة وما يرافق ذلك من هدر واستنزاف للموارد الطبيعية بشكل عشوائي ومستنسب. ويزداد هذا الواقع سوءاً في انعدام الوعي وعدم وجود ثقافة بيئية عامة.

<u>ما هي أهم أسباب المشاكل البيئة في لبنان؟</u>

وعن أهم مسببات هذه المشاكل البيئية، أشارت النسبة الكبرى من أصحاب الإختصاص إنها تعود أساساً الى تهميش دور وزارة البيئة ومحدودية صلاحياتها والى إهمال رجال السياسة للشأن البيئي وعدم التعاطي بجدية مع الخطر البيئي المحدق بنا وايلائه الأولوية والإهتمام اللازم.

كمـــا وان عـــدم الوعي البيئي وتكريس المصالح الشخصية (من السياسيين والمواطنين على السواء) يزيد من تفاقم المشاكل البيئية. والطامة الكبرى هي انعدام تطبيق القوانين (بالرغم من وجودها) والفساد في جهاز الرقابة على حسن تنفيذها. والأمثلة عديدة، منها قـــانون مـــنع الصـــيد ومـــنع ســـير السيارات السياحية العاملة على المازوت، الى التحقق الدائم من حسن عمل محركات السيارات وإنبعاثات أول وثاني أكسيد الكربون، الى قانون منع رمي النفايات الصلبة والمائية في الأحراش وفي مجاري الأنهر والأماكن العامة و علـــى الشـــواطئ، الـــى إلزامية عمل الكسارات والمقالع ضمن الشروط البيئية المحددة في رخص عملها، الى الإلتزام بمساحات خضـــراء لكل مشروع إنمائي أو سكني، الى قانون منع قطع الأشجار وتنمية الغابات، وكلها قوانين أو مشاريع قوانين لا ترى سبيلاً للتنفيذ إنما تموت في أدراج المختصين.

ويـــورد بعـــض أصحاب الإختصاص أسباباً أخرى تتعلق بالتصحر وإهمال الزراعة والتشجير واعتماد بعض الأدوية الزراعية التي غالباً ما تلوث التربة والمنتجات الزراعية والمياه السطحية والجوفية إذا ما وجدت طريقاً" إليها.

وهناك فئة أخرى حملت الحرب اللبنانية وتبعاتها أسباب المشاكل البيئية خاصة لجهة تدهور وضع الغابات ونوعية الهواء والإنتشار العشوائي للأبنية على حساب المساحات الخضراء وغيرها.

<u>ما هي سبل تحسين وضع البيئة في لبنان؟</u>

إن أهم الإجراءات الآيلة إلى الحد من تدهور الوضع البيئي في لبنان وتحسينه حسب رأي الغالبية الساحقة من أصحاب الإختصاص تكمـــن في وضع برامج توعية بيئية شاملة لإستحداث ثقافة بيئية شعبية عبر مناهج التعليم العامة والخاصة والبرامج غير المدرسية، وعبر تفعيل العمل الأهلي البيئي ووسائل الإعلام كافة.

كمـــا وأشار العديد الى أهمية تحديث وتطبيق القوانين البيئية بشكل صارم للحد من الإهمال السائد وتفعيل وزارة البيئة لتمكينها من ملاحقة المشاكل البيئية الملحة وإعطائها صلاحيات تنفيذية، بالإضافة الى تنفيذ التزام كل الوزارات اللبنانية بالإستراتيجية البيئية .

وشـــددت نســـبة كبيرة من أصحاب الإختصاص على ضرورة محاربة التصحر وإطلاق حملات التشجير وزيادة المحميات الطبيعية وتحديـــث قـــانون حمايـــة وتنمية الغابات والاحراش وتصنيف مناطق عمل الكسارات والمقالع والمرامل وتنظيمها وحصر المناطق الصناعية والزامية موافاتها للشروط البيئية.

وهـــناك ســـبل أخـــرى تقضي باعتماد فرز النفايات من المصدر وإنشاء معامل حديثة لمعالجة النفايات المنزلية والصناعية الصلبة والسائلة. ويترافق هذا الطرح مع وجوب العمل على تغيير النمط الإستهلاكي للبناني واستبدال بعض المواد المضرة بيئيا" بمواد أقل ضررا" (كمثل استبدال أكياس النايلون بالأكياس القماشية أو الورقية).

وأشـــار قسم كبير إلى أهمية تشجيع الزراعة "الخضراء" التي تستبدل الأسمدة الكيماوية بالأسمدة الطبيعية، والتي تلتزم بالإستهلاك الرشيد لمياه الري باستعمال طرق التـــــنقيط وغيرها. كما واقترح البعض الآخر وضع خطط عمل بيئية للبلديات اللبنانية والإستفادة من التجارب الناجحة في هذا السياق.

<u>هل أنت مع تفعيل وزارة البيئة أو إلغائها؟</u>

أجمـــع أصـــحاب الإختصـــاص بالكامل على ضرورة تفعيل دور وزارة البيئة وذلك بإعطائها أولاً صلاحية تنفيذ ومراقبة المشاريع القائمة والمستحدثة وتأمين استقلالية قرارها؛ ثم تخصيص ميزانية ملائمة وكافية تمكنها من إرساء مشاريع بيئية مستدامة يعمل على وضـــعها وتطبيقها أصحاب الإختصاص ضمن كوادر بشرية وتقنية مسؤولة. كما اقترحوا تحديث قانون وزارة البيئة لضمان تنسيق اشمل وأجدى بين الوزارات، وأيضا تحديث القوانين البيئية المرعية الأجراء وتطويرها شرط أن تكون مقرونة بإلزامية التطبيق.

وأشارت نسبة كبيرة الى أهمية تعيين وزير متخصص وغير منحاز لأصحاب النفوذ " والرأسماليين الكبار" واستحداث مجلس وطني للبيئة يضم بالإضافة الى وزير البيئة ممثلين عن باقي الوزارات والمجالس المعنية بالشان البيئي واستحداث ما يسمى "بالشرطة الخضراء" وإعطائها الصلاحيات لتغريم العابثين بالقوانين البيئية من مختلف القطاعات، والتنسيق في هذا السياق مع البلديات والجمعيات الأهلية البيئية وباقي الأجهزة المعنية.

وركز البعض على الدور الرائد لوسائل الإعلام في تفعيل دور وزارة البيئة وخلق تفاعل حقيقي مع طرق وبرامج الحل.

وصف العينة

شملت الدراسة منطقة بيروت الكبرى بناء" على طلب من جريدة "الأنوار"، وتوزعت الإستمارات مناصفة بين الذكور والإناث، فبلغت ٥٠,٧% من المجموع للفئة الأولى و٤٩,٣% للفئة الثانية.

توزعت أعمار المستطلعين على فئتين أساسيتين حيث شكل الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٣٩ سنة ٤٦,٧% من المستطلعين، مقابل نسبة ٥٣,٣% للذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠و٦٤ سنة.

كما أتى التقسيم الديني مناصفة بين المسلمين والمسيحيين(٤٨,٥% مقابل ٥١,٥%تباعا"). أما التقسيم المذهبي، فتوزع على الشكل التالي: ٣٤,٤% للموارنة، ٢٣,٣% للشيعة، ١٦,٤% للسنة، ١١,١% للأرثوذكس، ٨,٧% للدروز، و٦,١% للكاثوليك.

وشملت الإستمارة مختلف القطاعات المهنية وجاء التوزيع على الشكل التالي:

[illegible]	[illegible]
مهارات صغيرة	٢٩,٤
تجارة/ مهن حرة	١٨,٩
موظف قطاع خاص	١٨,٣
مهندس/ طبيب	٩,٢
أستاذ	٧,٤
طالب	٧,٤
موظف قطاع حكومي	٣,٥
سكرتيره	٣,٣
مدير قسم	١,٤
جيش/قوى أمن	١,٢

ويظهر لنا التقسيم وفقا" للدخل الشهري أن أغلبية المستطلعين (٤٣,٢%) يتراوح دخلهم بين ٢٠٠-٥٠٠ دولار أميركي في الشهر، مقابل نسبة ٣٤,٥% يتراوح دخلها بين ٥٠٠-١٠٠٠ دولار، ونسبة ١٣,٤% بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ دولارأميركي في الشهر الواحد. في حين اقتصرت نسبة الذين يتعدى دخلهم الـ ٢٠٠٠ دولار شهريا" على ٤,٧% على المستطلعين، والذين يقل دخلهم عن ٢٠٠ دولار على ٤,٢% فقط.

ويتبين لنا وفقاً للوضع الإجتماعي للمستطلعين أن الغالبية متأهلة وتبلغ ٥٩,٢%، تليها نسبة ٣٤% غير متأهلة مقابل نسبة٤% من الأرامل، ثم ٢,٨% من المطلقين.

كما يتراوح المستوى التعليمي للمستطلعين بين الإبتدائي والدراسات العليا مرورا" بالمهني. وقد شكل الذين انهوا دراستهم التكميلية ٢٧,٢% من المستطلعين، وكذلك الأمر بالنسبة للثانويين(٢٧,٢%) .أما الجامعيين، فتبلغ نسبتهم ٢٠,٣% مقابل ١٦% للذين أنهوا دراستهم الإبتدائية. وتوزعت النسب الباقية على المستطلعين الذين أنهوا الدراسات الجامعية العليا (٤,٥%)، ثم الذين إلتحقوا بالتدريب المهني حيث بلغت نسبتهم ٤,٨%.

رسم ١

كيف تصف البيئة بشكل عام في لبنان؟ (%)

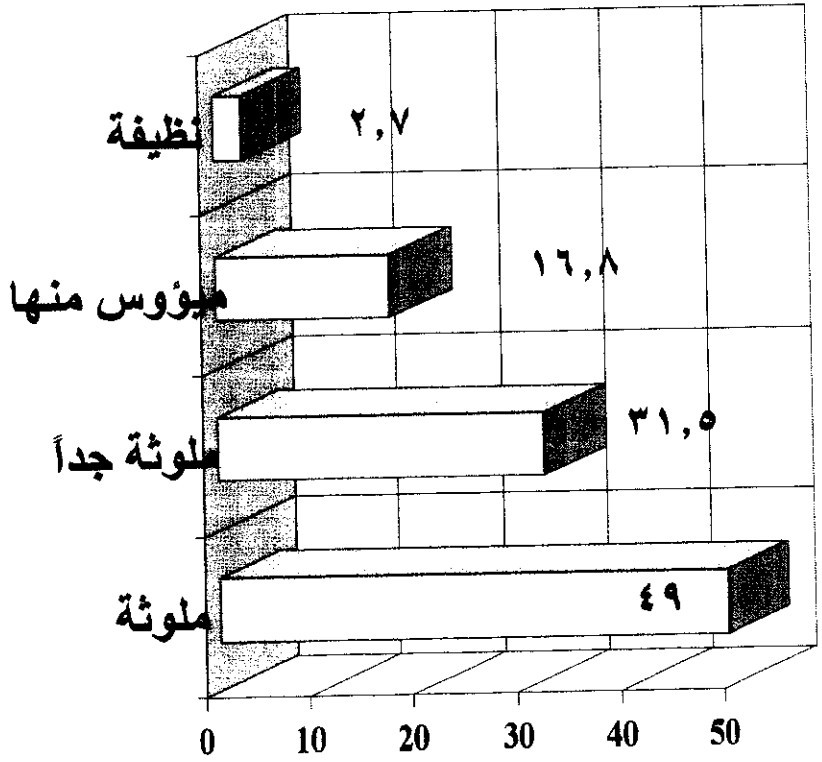

التلوث البيئي ما هي اسبابه الرئيسية (%)

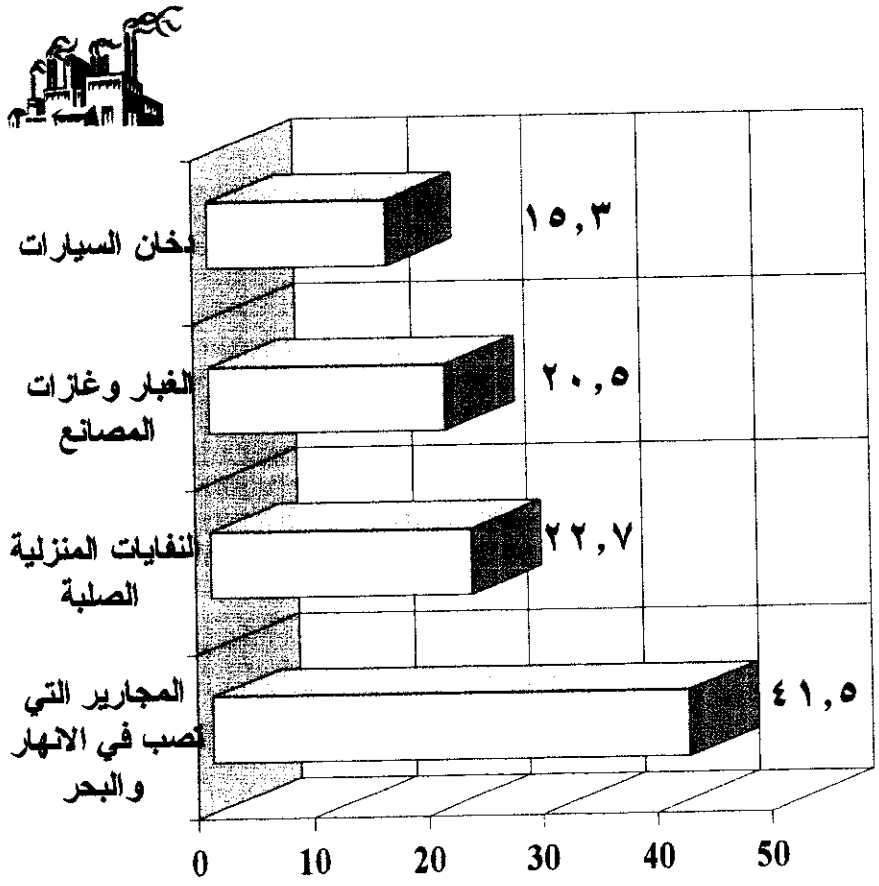

رسم ٢

كيف تقيّم معالجة الدولة لمشكلة التلوث؟ (%)

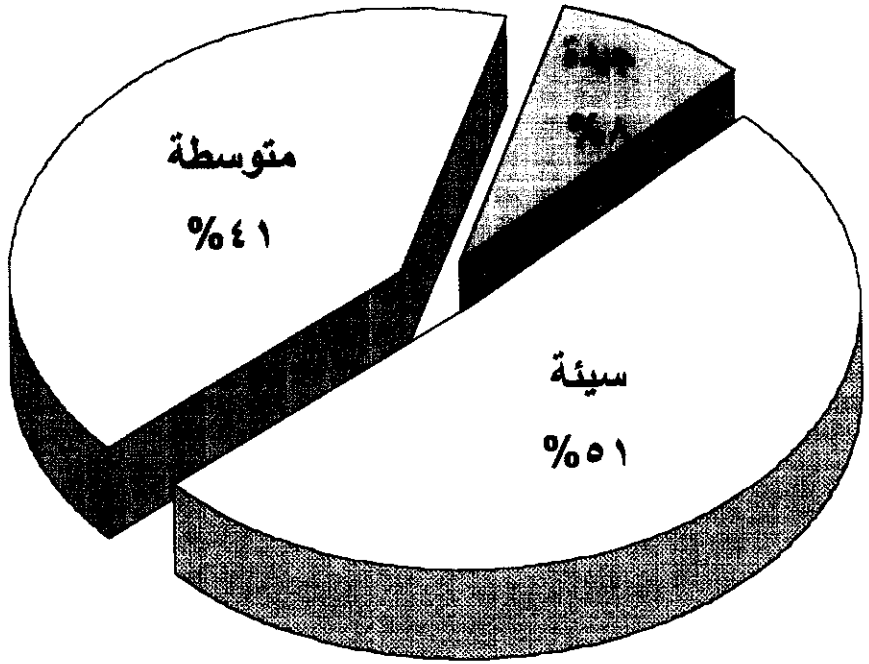

أسباب عدم فعالية اجراءات الدولة بحق العابثين بالبيئة!(%)

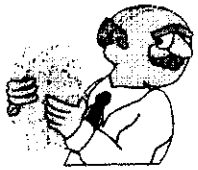

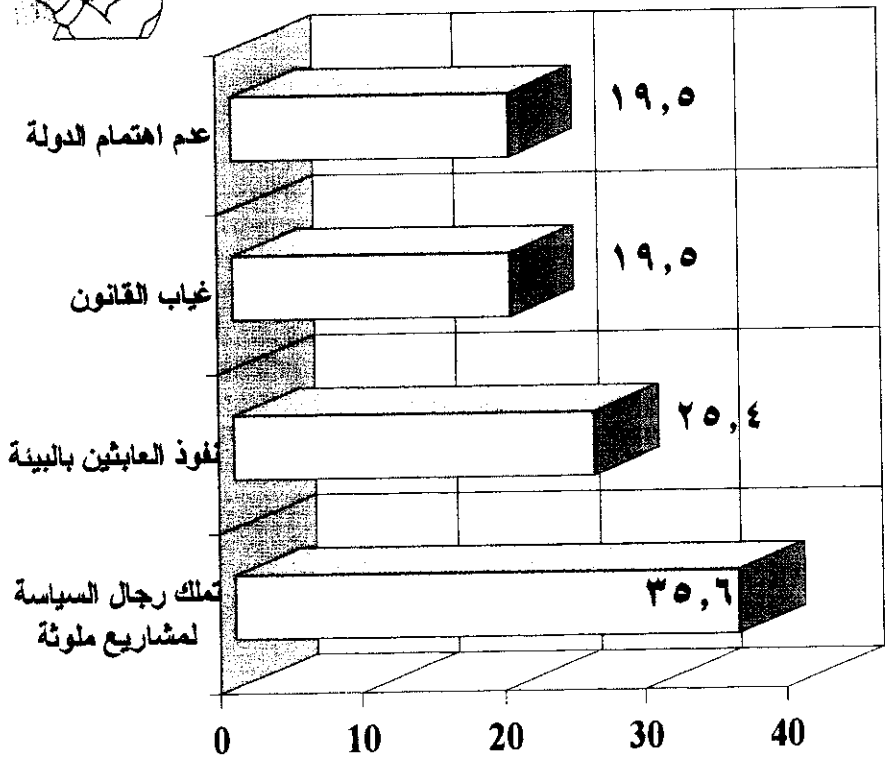

رسم ٣

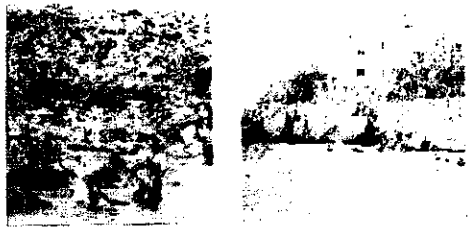

الاولويات البيئية الخمس التي يجب على الدولة معالجتها (%)

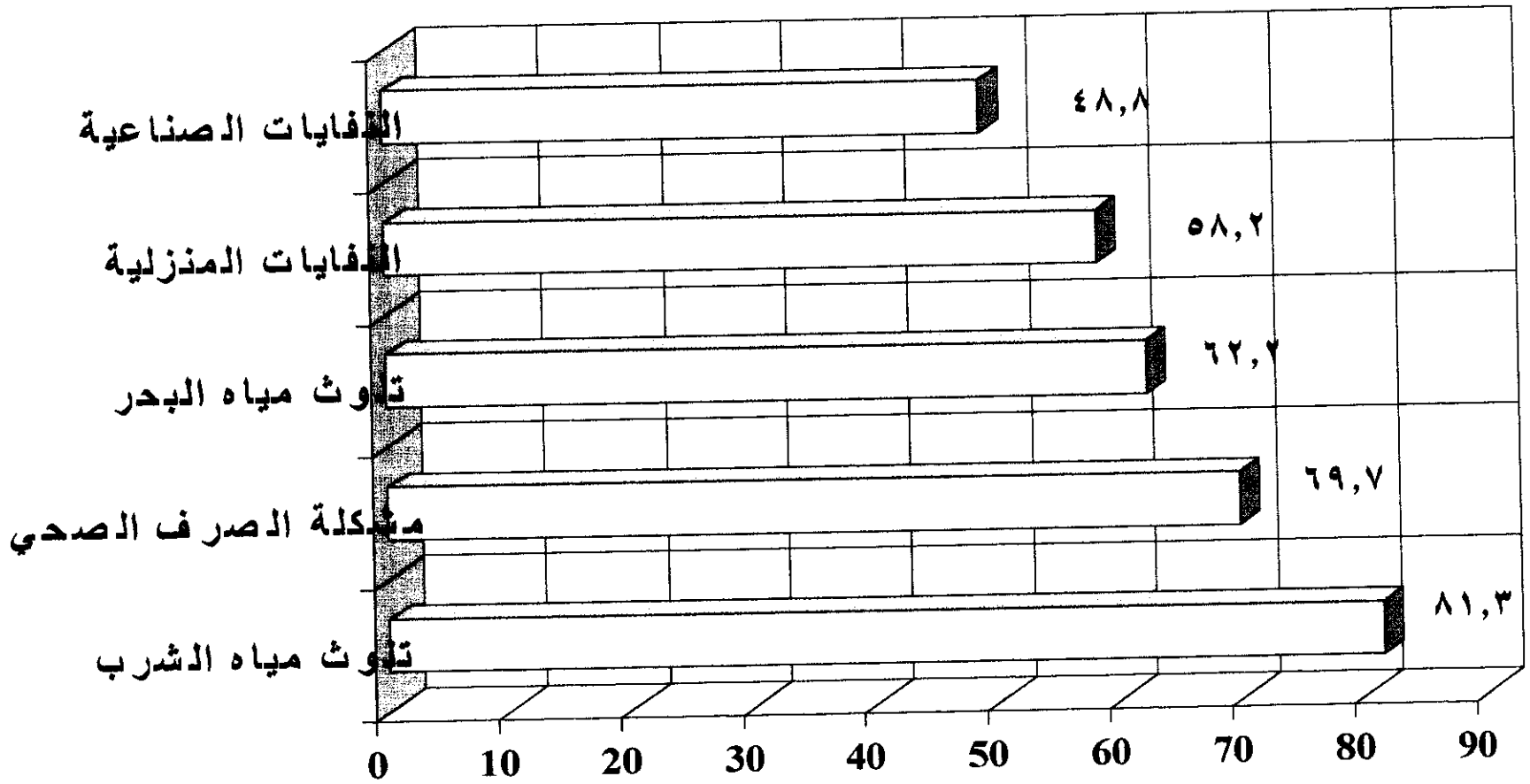

رسم ٤

هل تخفف الجمعيات البيئية أضرار التلوث؟ (%)

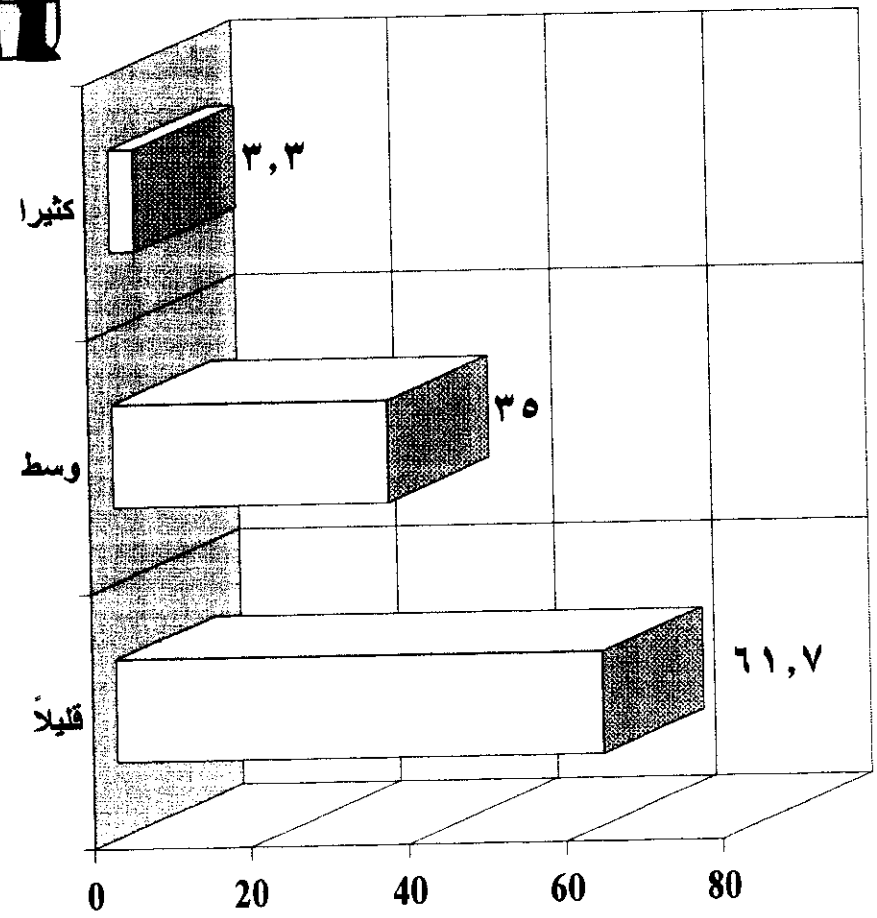

هل شاركت ببرنامج لحماية البيئة؟ (%)

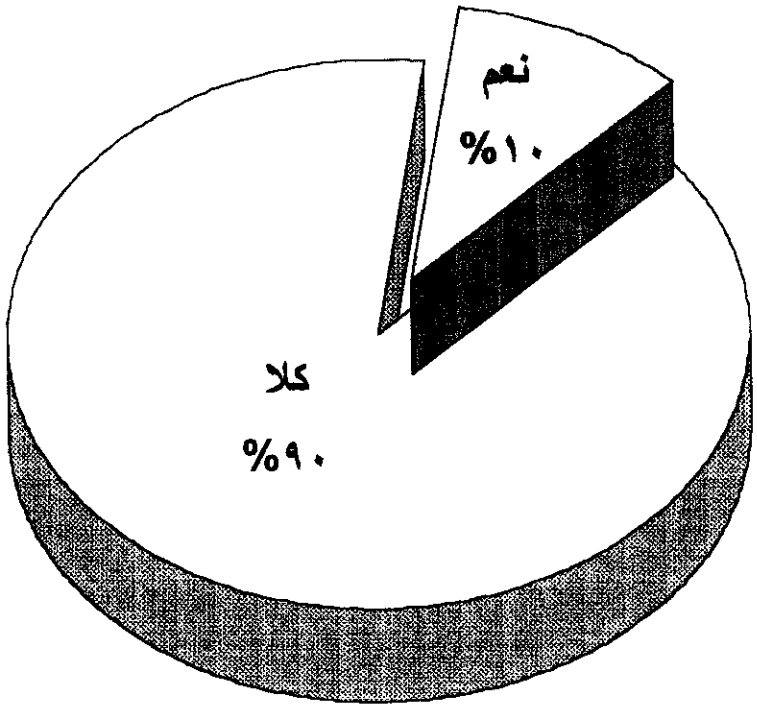

رسم ٥

ما هي العقوبات التي تؤيدها لحماية البيئة (%)

بالنسبة للمؤسسات

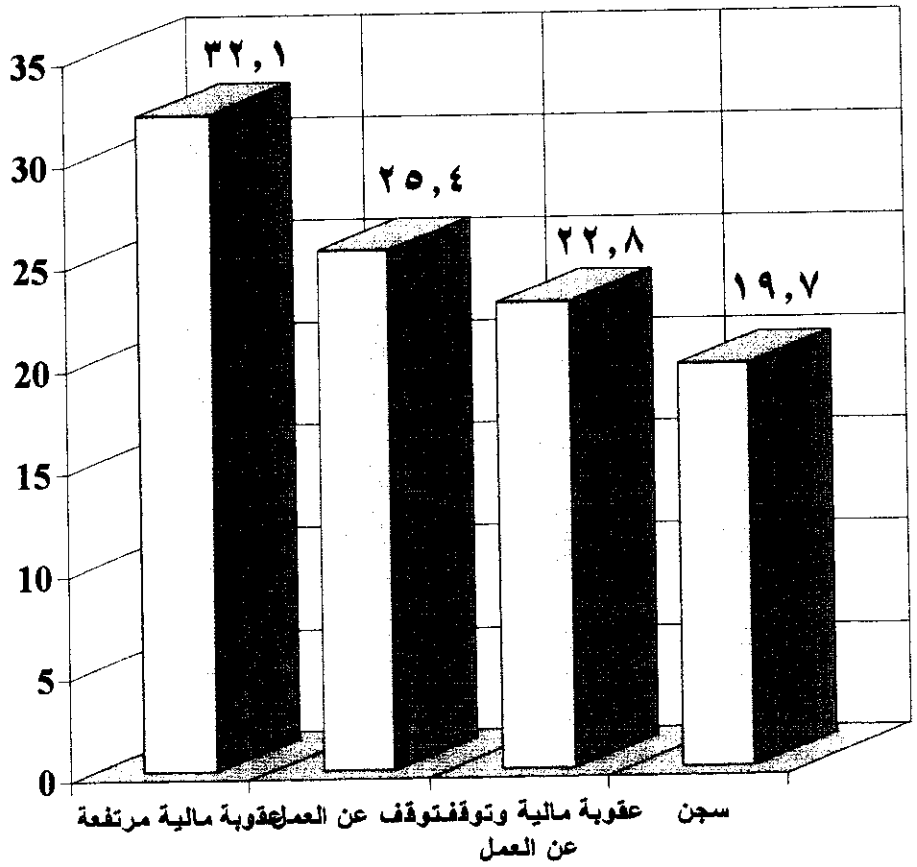

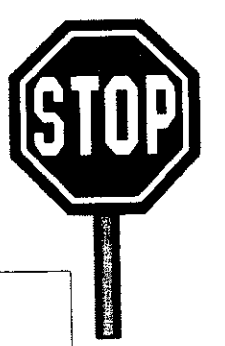

بالنسبة للافراد

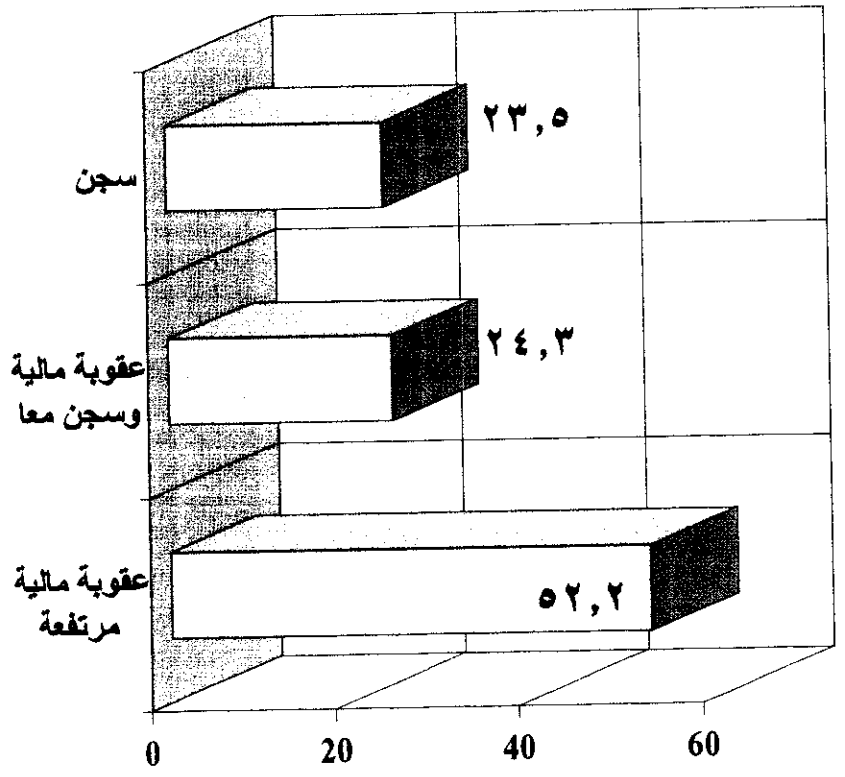

رسم ٦

اداء وزارة البيئة؟ إلغاؤها او إبقاؤها؟ (%)

كيف تقيم أداء وزارة البيئة؟

هل أنت مع إلغائها او ابقائها؟

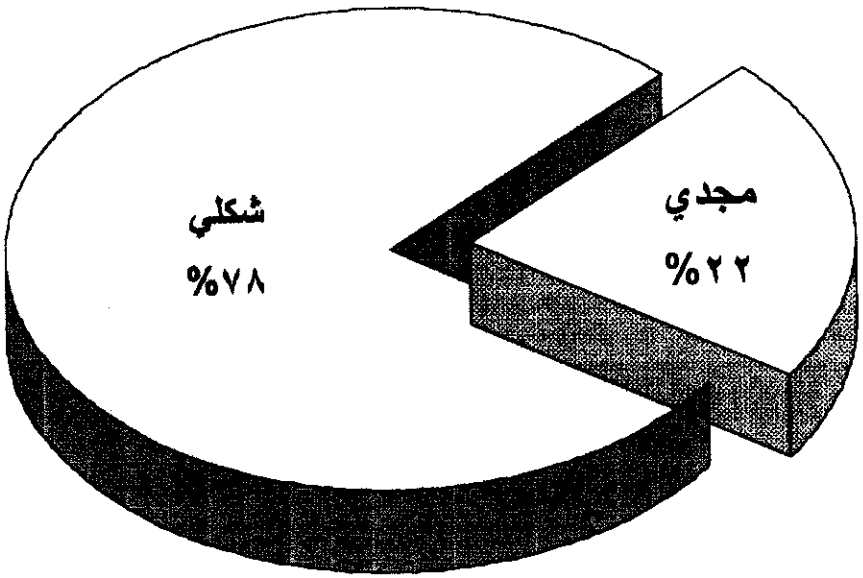

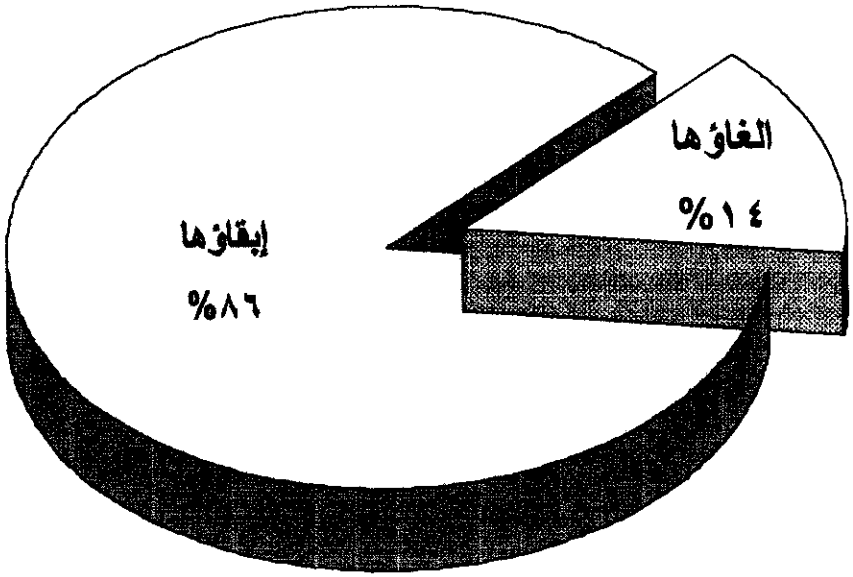

رسم ٧

إذا كان القرار بيدك،
ماذا تفعل بأراضي الدولة غير المشغولة؟ (%)

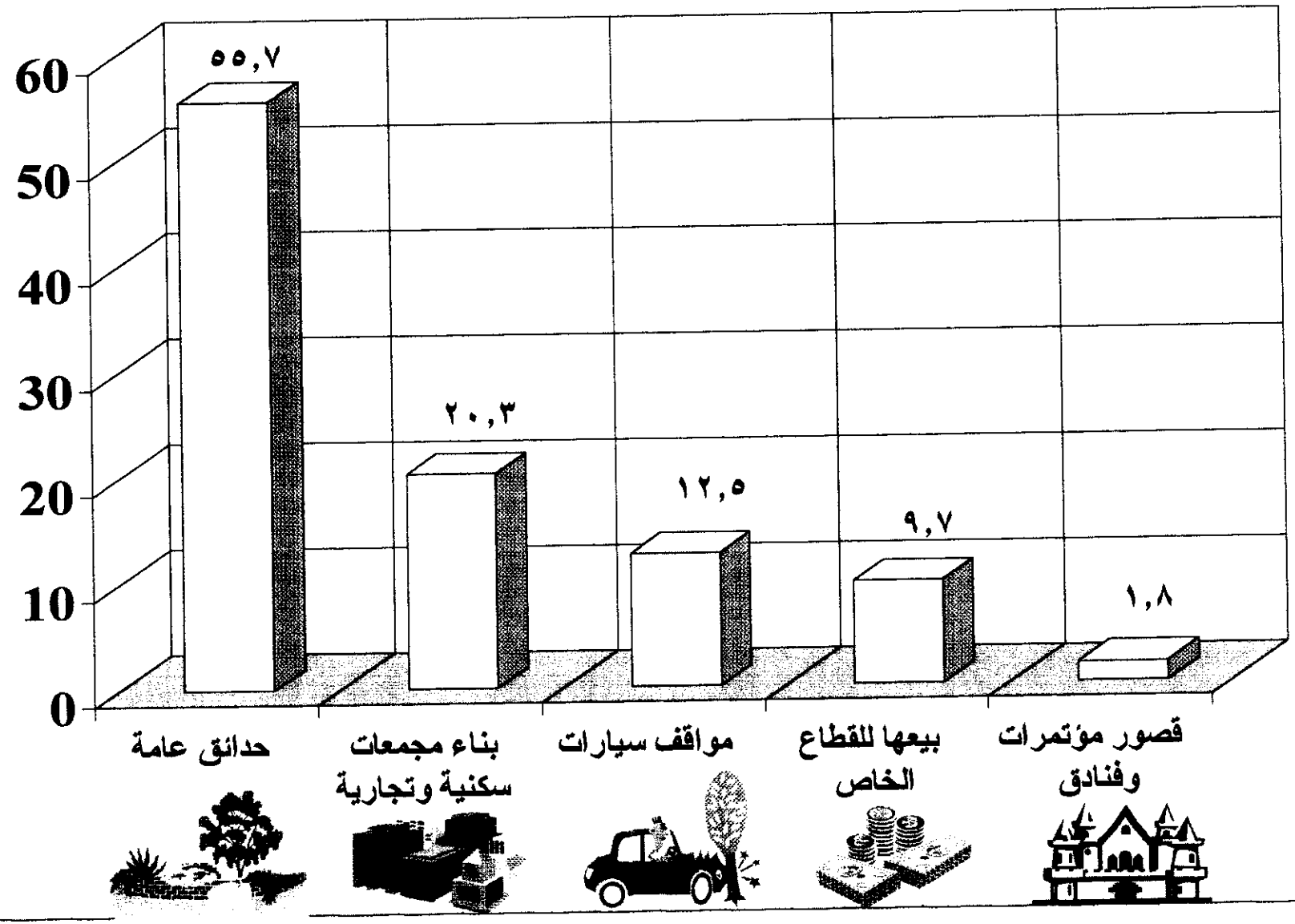

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام